

حرب العملات والنظام النقدي الدولي

أ . د . جليل شيعان ضد البيضاني
جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:-

يمر الاقتصاد العالمي المعاصر والنظام النقدي الدولي بتحويلات جوهرية عميقة تجلت بسلسلة من المظاهر الخطيرة كان من ابرزها :- اولا : فك ارتباط الدولار بالذهب عام ١٩٧١ كتعبير عن ازمة الاقتصاد الامريكي . ثانيا : و بشكل اخطر باللازمة الاقتصادية والمالية العالمية الاخيرة التي ابتدأت منذ عام ٢٠٠٨ ولازالت مستمرة تتضخم آثارها الكارثية ككرة الثلج على الاقتصاد العالمي و الامريكي بشكل عام واقتصادات الدول النامية بشكل خاص والاتي اعظم. ثالثا : فان ظهور اقتصادات قوية اخرى مثل الاقتصاد الياباني والاقتصاد الالماني جنبا الى جنب مع انبثاق اقتصادات ناشئة او ناهضة عملاقة مثل الاقتصاد الصيني والروسي و الهندي و الكوري والبرازيلي ، فضلا عن العوامل اعلاه ، قد ازاحت واضعفت بقوة هيمنة وسطوة الاقتصاد الامريكي على النظام الاقتصادي العالمي والنظام النقدي العالمي واحالته مجرد لاعب بين مجموعة لاعبين يفوقونه بالأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية . وكما هي العادة فان القوي الذي يستشعر الخطر بقرب ازاحته من موقعه لا بد ان يجمع المتبقي من قوته ليشن فيها حربه الاخيرة ، الخاسرة حتما . وهكذا قامت الولايات المتحدة الامريكية بشن ما يسمى ((حرب_العملات)) كمحاولة منها لتجاوز ازمته الاقتصادية التي يصعب تجاوزها . سنحاول في هذا البحث القاء الضوء وتحليل بعض جوانب سياسات تخفيض أسعار الصرف او حرب العملات من ناحية الآليات والمضامين والاهداف والآثار المحتملة (مكاسب وخسائر) على مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك على مستقبل النظام النقدي الدولي .

Abstract

This article deals with so called " war currency " . The objective has three fold ; the first is to explore the implications and the real causes and motives behind this war. The second is to explain to what extent we can using exchange rate policy for economic recovery . The third is related to possible effects of such war on international monetary system and on foreign trade of both developed and developing countries .

مقدمة :-

يمر الاقتصاد العالمي المعاصر والنظام النقدي الدولي بتحويلات جوهرية عميقة تجلت بسلسلة من المظاهر الخطيرة كان من أبرزها :

١- فك ارتباط الدولار بالذهب عام ١٩٧١ كتعبير عن أزمة الاقتصاد الأمريكي التي رافقت ادائه منذ ستينات القرن الماضي نتيجة تنامي عجزه المزدوج ، عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة ، بسبب الاتفاق الاسطوري الهائل الذي كانت تموله الولايات المتحدة بطبع المزيد من مليارات الدولارات دون غطاء حقيقي ، الامر الذي أفقد دولارها بريقه بتآكل قيمته وضعفه ، انعكاسا لضعف وتدهور اقتصادها وقدرتها التنافسية .

٢- كما تجلت هذه المخاطر وبشكل اخطر بالازمة الاقتصادية والمالية العالمية الاخيرة التي ابتدأت منذ عام ٢٠٠٨ ومازالت مستمرة تتضخم آثارها الكارثية ككرة الثلج على الاقتصاد العالمي والأمريكي بشكل عام واقتصادات الدول النامية بشكل خاص ومازال الآتي اعظم .

٣- ظهور اقتصادات قوية اخرى مثل الاقتصاد الياباني والاقتصاد الألماني جنبا الى جنب مع انبثاق اقتصادات ناشئة او ناهضة عملاقة مثل الاقتصاد الصيني والروسي والهندي والكوري والبرازيلي .

هذه العوامل وغيرها مجتمعة ازاحت واضعفت بقوة هيمنة وسطوة الاقتصاد الأمريكي على النظام الاقتصادي العالمي والنظام النقدي الدولي واحالته مجرد لاعب بين مجموعة لاعبين يفوقونه بالاداء الاقتصادي والقدرة التنافسية وسوف يتركونه مكثفيا بمكانة متواضعة في المستقبل المنظور مع انبثاق نظام اقتصادي ونقدي عالمي جديد .

وكما هي العادة فإن القوي حين يستشعر الخطر يقرب ازاحته من موقعه لابد ان يجمع المتبقي من قوته ليشن فيها حربه الاخيرة ، الخاسرة حتما . وهكذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن ما يسمى ((: حرب العملات)) كمحاولة منها لتجاوز ازمته الاقتصادية التي يصعب تجاوزها ولإنعاش اقتصادها المريض الذي يصعب انعاشه ، متهمه غيرها البدء بهذه الحرب وخاصة الصين ، رغم ان تاريخها الاقتصادي القريب يؤكد استخدامها لسياسة تخفيض سعر الصرف ، وهي جوهر حرب العملات ، لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية هائلة على حساب الدول الاخرى ، عندما تركت دولارها ينخفض باستمرار تجاه العملات الاخرى وفك ارتباطه بالذهب رغم التزامها بذلك وفق اتفاقية برتن وودز .

سنحاول في هذا البحث ألقاء الضوء وتحليل بعض جوانب سياسات تخفيض أسعار الصرف التي اخذت مؤخرا شكل حرب عملات من ناحية الآليات والمضامين والاهداف والآثار المحتملة (مكاسب وخسائر) على مجموعتي الدول المتقدمة والنامية وفق ما يلي :

أولا : من الناحية النظرية وحتى الواقعية يمكن القول ان العملة القوية الي كانت مصدر فخر لأية دولة هي انعكاس طبيعي لقوة وكفاءة اداء اقتصادها التي تقاس بمؤشرات مختلفة التي اهمها قدرته التنافسية ، كتعبير عن حيوية الاقتصاد في خلق ميزات نسبية تنافسية (تشير اليها نظريات التجارة الخارجية المعاصرة بوضوح

(تترجم ايجابا بشكل عام بفوائض في موازين المدفوعات والموازنات العامة . وكانت هذه الدول التي تتمتع بمثل هذه الميزات لا تخشى من الآثار السلبية على اقتصاداتها بسبب ارتفاع قيمة او أسعار صرف عملاتها (نتيجة الطلب المتزايد على صادراتها) وما يمكن ان تؤدي الى ارتفاع كلفة هذه الصادرات بالنسبة للدول المستوردة مادامت محافظة على حيوية أدائها اقتصادي وقدرتها التنافسية ، ولمحدودية الدول التي تجاريتها في هذا النوع من الاداء والقدرة ، وكان هذا واضحا في حالة الدول المتقدمة والدول الناشئة لمدة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت اوقات طويلة من الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ثانياً : السؤال الآن ما الذي تغير لتتجه هذه الدول لاعتماد سياسة تخفيض اسعار صرف عملاتها للحفاظ على مكاسبها من تجارتها الخارجية وتعزيز صادراتها لضمان استمرارية حيوية ادائها الاقتصادي وقدرتها التنافسية وصلا لديمومة معدلات مرتفعة في النمو والتشغيل مصاحبة لمعدلات منخفضة للتضخم .

الجواب : يكمن في الركود الشديد الذي اصاب الاقتصاد العالمي بعد ان اكتسحته الازمة المالية العالمية الاخيرة التي بدأت في الاقتصاد الامريكي مع ازمة الائتمان العقاري وانتشرت كالنار في الهشيم بين الاقتصادات الاخرى المتقدمة وتساقطت كأحجار الدومينو بحكم ترابط هذه الاقتصادات ولاسيما المالية . وتفاوتت درجات الركود الاقتصادي التي وصلت حد الكساد بين هذه الاقتصادات بتفاوت درجات انفتاحها المالي والاقتصادي وتطور ادوات اسواقها المالية من اسهم وسندات ومشتقات وخيارات ومستقبلات فكان تأثير الازمة شديداً ومؤلماً على الاقتصاد الامريكي المسبب الاول لها أولاً: فضلاً عن الاقتصادات الاوربية ثانياً: واقتصادات جنوب شرق اسيا ولكن بدرجة اقل ثالثاً: والى حد ما كان التأثير مخففاً على الاقتصاد الصيني والروسي والهندي لأسباب تتعلق بالقيود التي كانت مفروضة على حركات رؤوس الاموال رابعاً : وفقدت هذه الدول جميعاً فضلاً عن الدول النامية نسبة من احتياطياتها التي كانت مستثمرة في أسواق الاسهم والسندات عند انهيار هذه الاسواق فضلاً عن انخفاض وتآكل قيمة استثماراتها وموجوداتها وثروتها مع تآكل قيمة الدولار وشحة السيول وقلة الطلب* . في ظل هذه الصورة المأساوية للاقتصاد العالمي وكان على كل دولة، ان تستذكر الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكارثية لازمة ٢٩- ١٩٣٣ وان تتحرك لإنقاذ اقتصادها من هذا الركود الذي وصل مرحلة الكساد سواء بجهد مشترك مع الدول الاخرى او بشكل فردي.

*تم تقدير هذه الخسائر بسبب الازمة بتريليونات الدولارات صبت في النهاية لصالح الاقتصاد الامريكي الذي تحرر مما يقارب من نصف مديونته المتمثلة بدولاراته، التي تشكل حقوقاً علياً ، والمملوكة من قبل الدول الاخرى بشكل احتياطات واستثمارات وموجودات . هذا الاقتصاد الذي كان قد تمتع برفاهية اسطورية ، وما زال ، على حساب الدول الاخرى بحكم اعتماد عملته الدولار كعملة احتياط دولية ، وطبعة اللامحدود لهذه الدولارات لتغطية عجزه الهائل الذي تنامي ليبلغ في الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ ما يقارب ١.٧ تريليون، فضلاً عن تنامي دينه العام ليصل الى ارقام فلكية تبلغ ما يقارب ١٢ تريليون دولار.

لتطبيق جملة من الاجراءات كان اهمها :

١- تنفيذ حزم انقاذ bailout بمليارات الدولارات لمنع افلاس المصارف والمؤسسات والشركات الكبيرة ذات التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي .

٢- توفير السيولة اللازمة لتحفيز الطلب الاستثماري والاستهلاكي عن طريق التوسع بالقروض الميسرة باعتماد التخفيض الشديد لسعر الفائدة ليبلغ ٢٥% في الولايات المتحدة الامريكية و٥% في بريطانيا مثلا* .

٣- الا ان هذين الإجراءين لم يكونا كافيين لانعاش اقتصادات هذه الدول والخروج من حالة الركود** . فكان لزاما عليها اتخاذ سياسات اخرى مكملة تعمل على تحفيز نشاطها الاقتصادي عن طريق التوسع في صادراتها بجعلها اكثر جاذبية سعريه للأخرين باعتماد سياسة تخفيض أسعار الصرف اي تخفيض قيمة عملاتها مقابل العملات المنافسة بشكل مباشر او غير مباشر. لكن مثل هذه السياسة التي تطبقها دولة معينة تضر بمصالح الدول الاخرى التي بدورها تريد تنشيط اقتصاداتها والخروج من دائرة الركود والكساد بتشجيع الطلب الداخلي وكذلك الخارجي المتمثل بالصادرات . ومن هنا ظهر التسابق بينها في اعتماد سياسة التخفيض التنافسي لاسعاف صرف عملاتها ، فاندلعت ما سمي بـ ((حرب العملات)) .

ثالثا: فحرب العملات لا تعدو كونها تخفيض تنافسي لأسعار صرف عملات الدول الفاعلة في الاقتصاد الدولي لتحقيق مكاسب محتملة على حساب بعضها البعض . الا ان اعتماد هذه السياسة ليس بالضرورة يمكن ان يؤدي الى النتائج المرجوة منها . فعلى الرغم من تصور مجموعة ايجابيات مرتبطة بهذه السياسة ، يمكن تصور سلبيات ومخاطر جدية محتملة ايضا .

فالإيجابيات يمكن الاشارة اليها كما يلي :

* هذا الاجراء كانت له ومازالت آثار سلبية على اغلب الدول النامية بحكم ارتباط عملاتها بالدولار الامريكي . فهذه الدول لكي تمنع ما يسمى التحكم في سعر الفائدة interest rate arbitrage أجبرت على تخفيض أسعار فوائدها الى مستويات تقارب المستويات المنخفضة السائدة في الدول المتقدمة مما اثر سلبا على معدلات ادخاراتها ، على قلتها ، وبالتالي على معدلات استثماراتها . واذا كانت الدول المتقدمة منسجمة مع نفسها باختيار أسعار فائدة منخفضة فالدول النامية ليست مجبره على هذا الاختيار الذي يضر بمصالحها وعليها ربط عملاتها بسلة من العملات تتحدد اهميتها النسبية في ضوء اهمية شركائها التجاريين .

** بالحقيقة لو تفحصنا مليا طبيعة هذين الاجراءين سوف نجد انهما كانا يخدمان الفئات الرأسمالية اصحاب المصارف والمؤسسات والشركات الكبرى (المسبيين الحقيقيين للازمة) بعيدا عن الغالبية التي طحنتها هذه الازمة بفقدان وظائفها ومصادر دخلها ومدخراتها مما خفض طلبها الفعال بشكل جوهري الامر الذي ادى الى تعميق الركود الاقتصادي .

١- تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل صادراته أكثر تنافسية لأنها تصبح أقل كلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب وبالتالي تحفز وتنشط اقتصاده بعيدا عن الركود .

٢- تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل وارداته من الخارج أكثر كلفة وعليه يكون هناك تحول نحو شراء السلع المحلية الأمر الذي بدوره يخلق طلبا إضافيا يشجع الاستثمار ويحفز الاقتصاد . ويتعزز هذا التأثير إذا ما اتبعت الدولة سياسة توفير السيولة وتسهيل الأئتمان وتخفيض سعر الفائدة كما أشرنا سابقا .

٣- تخفيض قيمة عملة بلد ما يساعد على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الى الداخل مستفيدة من كلف الإنتاج المنخفضة بحكم ضعف قيمة العملة المحلية .

اما السلبيات فيمكن تصور اهمها كما يلي :

١- اذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لاسعار صرف عملاتها فهذا يعني انها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر والمتقابل (وبالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة) ، مما يؤدي الى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام الى المستويات التي تؤدي الى تعزيز الركود الاقتصادي . لانه في النهاية ولنجاح مثل هذه السياسة لا بد من توفر شرط مارشال- ليرنر : ((لكي تؤدي سياسة تخفيض سعر الصرف اثرها الايجابي على الميزان التجاري لا بد من ارتفاع الصادرات لكي تغطي الارتفاع في تكاليف الواردات اذ تكون مرونة طلب الصادرات والواردات اكثر من واحد .)) . ومن الواضح أن هذا لا يتحقق في حالة التخفيض التنافسي المتبادل والمتكرر في أسعار صرف عملات الدول المتقدمة كما هو حاصل في الوقت الحاضر في حرب العملات . ورغم ان الدول النامية غير معنية بحرب العملات لانها متلقية للصدمات فقط (كما هي العادة) الا انه من المفيد الاشارة هنا انه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار ايجابية على موازينها التجارية وذلك لانخفاض مرونة كل من صادراتها و وارداتها بسبب تخلف واختلال هيكلها الانتاجي .

٢- والأهم من ذلك فان التسابق في التخفيض التنافسي لاسعار صرف العملات سوف يؤدي الى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما الى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب ، مما يسبب أزمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على جميع اقتصادات الدول . وهذا يتطلب جهدا جماعيا جادا على المستوى الدولي لايقاف هذا التداعي الخطير المحتمل كما هو الحال في الوقت الحاضر . وهذا ما نشاهده من جهود تبذل من قبل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين في اجتماعاتها الاخيرة .

رابعا : ان الجبهة الأبرز في ((حرب العملات)) في الوقت الراهن هي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إذ تتهم الأولى الثانية بأنها تتعمد الحفاظ على عملتها اليوان او الرينمبي بأقل من قيمته بنسب تقدرها ما بين ٢٥% - ٤٠% فيما لو ترك ليحدد وفق قوى السوق لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي . فسياسة اليوان الرخيص كما تدعي الولايات المتحدة

تعد سلاحاً فتاكاً استخدمته الصين لمنافسة صادراتها ، مما اتاح لها أن تتحول الى اكبر مصدر للاقتصاد الامريكى وتحقيق اكبر فائض في ميزانها التجاري معه . وهذا يعني سرقة فرص نمو ناتجها القومي للقضاء على ركودها الاقتصادي وكذلك فرص عملها للقضاء على بطالتها التي تجاوزت نسبة ١٠% .

لقد استخدمت الصين كما يبدو سياسة ذكية لعدم اثارة الولايات المتحدة الامريكية أبان إدارة بوش السابقة عن طريق استثمار نسبة كبيرة من احتياطياتها الدولارية المتراكمة الضخمة والتي قاربت الان ثلاث

تريليونات دولار في شراء سندات الحكومة الامريكية . اي بمعنى اقراض الحكومة الامريكية التي تستخدم حصيلة هذه القروض في :

١- تمويل انفاقها العام و عجز موازنتها المتزايد الذي قارب ١.٧ تريليون كما ذكرنا سابقا.

٢- ضخ السيولة المطلوبة لضمان مستوى من الطلب يبعد الاقتصاد عن شبح الركود.

٣- المساعدة في ابقاء مستويات منخفضة لاسعار الفائدة للتوسع في الأتمان الاستثماري والاستهلاكي وفرص التشغيل .

هذا الأمر اتاح للصين فرصة تاريخية لتحقيق معدلات نمو غير مسبوقه في ناتجها القومي تجاوزت ال ١٠% وصادراتها تجاوزت ٢٥% ولأوقات طويلة ، مما اتاح لها اقتصادا حيويًا قويا لم يتأثر كثيرا حتى في الازمة المالية والاقتصادية العالمية الاخيرة التي اطاحت بغيرها من الاقتصادات المتقدمة. وبتعبير اخر استطاعت الصين بما تملكه من احتياطات دولارية ضخمة ان تقدم مايمكن تسميته ((رشوة)) للولايات المتحدة بشكل استثمارات في سندات دينها العام لجعلها تغض الطرف عن الاختلال الكبير في ميزانها التجاري ولضمان السوق الامريكية التي تستوعب اكثر من ربع صادراتها ((وهي الان تعتمد ذات الاسلوب في شراء السندات اليابانية)). كما يمكن القول من الناحية الاخرى ان الصين بامتلاكها هذه الاحتياطات الهائلة من الدولارات الامريكية امتلكت مايمكن تسميته ((القنبلة الاقتصادية)) وخلق ((توازن رعب اقتصادي)) بينها وبين الولايات المتحدة . ولهذا لم تستطع ادارة اوباما من الناحية الواقعية ان تعمل شيئا ملموس في اطار حرب العملات مع الصين رغم تهديدها المستمر في فرض عقوبات اقتصادية ورسوم جمركية عالية . ولعل السر في ذلك ان الصين باقتصادها المزدهر واحتياطياتها الدولارية تستطيع ان تشتري موجودات ومشاريع وشركات امريكية تعزز بها نموها وقدرتها التنافسية اولا ، كما ان الصين نفسها تعد سوقا كبيرا وجوهريا للصادرات الامريكية ثانيا . والاهم من ذلك انها تستطيع في حالة ضخها هذا المتراكم الهائل من احتياطياتها الدولارية في الاسواق العالمية الاطاحة بعرش الدولار المهترز اصلا الامر الذي يفقد الولايات المتحدة الامريكية ((الدجاجة التي تبيض ذهباً)) كما اوضحنا في المقدمة

* ثالثا

* تشير اغلب التقارير الاقتصادية الى ان الدولار فقد اكثر من نصف قيمته مؤخرا ، كما ان وزنه النسبي في الاحتياطات الدولية انخفض الى ٤٠-٥٠% ، وان هناك اتجاها متسارعا الى احلال الذهب ورفع نسبته في احتياطات الكثير من الدول مثل الصين والهند .

ان مشكلة الاقتصاد الأمريكي ليست اليونان الصيني الرخيص ، وانما تكمن في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمريكية التي انعكست سلبا عليه ، افقدته قوة اندفاعه وقدرته التنافسية وجعلته مثقلا باعباء مديونية هائلة . كما ان الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، كما ذكرنا سابقا ، اعتمدت سياسة الدولار الرخيص على مدى عقود طويلة بترك تدهور قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى دون معالجة جديّة . ولعل آخر تقييقاتها في هذا المجال طبع ٦٠٠ مليار دولار لشراء قسم من سندات دينها مما أدى الى المزيد من تدهور قيمة الدولار * . علما ان اغلب الدول المتقدمة مارست وتمارس سياسة تخفيض اسعار صرف عملاتها او عدم السماح لها بالارتفاع رغم وجود عوامل موضوعية لذلك (فوائض الميزان التجاري) وفق حدود معينة تسمح بها قواعد صندوق النقد الدولي . فمثلا قام البنك المركزي الياباني في ايلول الماضي ٢٠١٠ بشراء ٢٠٠ مليار دولار لتخفيض قيمة الين المرتفع مقابل الدولار تشجيعا لصادراتها . كما ان الصين استطاعت ان تحافظ على سعر صرف عملتها من الارتفاع باجراءات مشابهة بالشراء المستمر للدولارات.

خامسا: في اقتصادات السوق يتحدد سعر صرف او قيمة اية عملة من الناحية الموضوعية بعوامل العرض والطلب عليها ، اي بعوامل او متغيرات كلية تعكس بمجملها كفاءة الاداء الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي . هذه العوامل بدورها تتأثر بعوامل اخرى مثل :

- حجم المعروض النقدي
- طبيعة السياسات النقدية والأئتمانية
- مستويات الاسعار والتضخم
- معدلات نمو الناتج القومي والاستثمار والاستهلاك
- المديونية المحلية والاجنبية
- القدرة التنافسية
- حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات
- تدفقات رؤوس الاموال من والى الداخل
- مستويات أسعار الفائدة الحقيقية مقارنة مع اسعارها السائدة في الاسواق العالمية
- الاستقرار السياسي والامني
- التوقعات عن اتجاهات تحرك العوامل اعلاه .

* سبق للولايات المتحدة ان اجبرت اهم القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان على عقد اتفاقية بلازا عام ١٩٨٥ ، لقبول تخفيض قيمة الدولار لمعالجة ركودها الاقتصادي والعجز المتزايد في ميزانها التجاري .

ان النظريات التي حاولت تفسير كيفية تحديد أسعار الصرف تختلف وجهات نظرها في درجة التركيز على هذا العامل او ذاك . فطريقة تعادل القوة الشرائية **purchasing power parity** تذهب الى ان أسعار الصرف تتحدد بشكل توازني في ضوء تعادل مستويات أسعار السلع والخدمات بين الدول . كما ان طريقة ميزان المدفوعات **balance of payment approach** تشير الى ان أسعار الصرف تتحدد في ضوء حالة الميزان التجاري وتدفقات رؤوس الاموال . اما الطريقة النقدية **monetary approach** فتركز على العرض النقدي والطلب عليه . فزيادة العرض النقدي نسبة الى الناتج القومي مثلا يؤدي الى تخفيض أسعار الصرف لارتفاع المستوى العام للأسعار . واخيرا فان طريقة الاصول او الموجودات **asset approach** تقترح بان سعر صرف اية عملة تتحدد بالطلب الخارجي عليها الذي يتاثر بسعر الفائدة الحقيقي (اي مخصوما منه معدلات التضخم) مقارنة مع مثيلاته في الدول الاخرى * . من هذا كله يتضح ان هذه النظريات ككل تجمل كل العوامل التي تؤثر بشكل حاسم على سعر صرف او قيمة اية عملة، وهي تعكس قوة او ضعف الاقتصاد ومدى كفاءة ادائه الداخلية والخارجية . وعليه فتخفيض قيمة العملة اوسعر صرفها لا يكفي لوحده لتحقيق مكاسب تجارية وتعزيز النمو الاقتصادي . ورغم ان هناك بعض الدراسات التي تربط بين تخفيض العملة والنمو الى الحد الذي استنتجت فيه ان كل تخفيض بنسبة ١٠% يضيف نسبة نمو ٣% (١١) ، الا انه في تقديرنا ان هذا الاستنتاج يصعب قبوله لانه لو كان كذلك لتعزز النمو في الاقتصاد الامريكي بسبب الانخفاض المستمر في قيمة الدولار لاسيما بعد عام ١٩٧١ عندما فكت الولايات المتحدة الامريكية ارتباط الدولار بالذهب وبالاخص كذلك منذ ١٩٨٧ عندما تولى الان غرينسبان مسؤولية الاحتياطي الفدرالي الذي طبق سياسة ((النمو بالأثمان)) ، اي التوسع في الاصدار النقدي الجديد (الدولارات) للخروج من حالة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو. مما يدل ان المسألة ليست مجرد تخفيضاً للعملة لتحقيق المكاسب التجارية والنمو الاقتصادي وانما المسألة مرتبطة اصلا بحيوية الاقتصاد واداءه الكفوء وقدرته التنافسية التي تعكس هذا الاداء وبالتالي فمحاولة الولايات المتحدة اتهام الصين او غيرها من الدول بالمسؤولية عن ضعف

* تم الاكتفاء بالاشارة الى اهم مضامين هذه النظريات بما يخدم هدف البحث .

١- داني رودريك ، القيمة في تخفيض القيمة : www.project-syndicate.org

ادائها الاقتصادي في اطار حرب العملات ما هي الاحجة لا تصمد امام التحليل الاقتصادي الموضوعي ، كما انها محاولة تصدير ازمتهامومعالجتها على حساب غيرها من الدول . فمقترحها في اجتماعات قمة مجموعة العشرين الاخيرة : ((وضع حدود على فوائض الموازين التجارية للبلدان ذات التنافسية العالية ورفع قيمة عملاتها)) كالصين والمانيا ودول جنوب شرق اسيا والهند والبرازيل والارجنتين يذهب في هذا الاتجاه .

سادسا : اذن فالحلول التي تقترحها الولايات المتحدة الامريكية في اطار حرب العملات سوف تكون محدودة الاثر في انقاذ الاقتصاد الامريكي ، لانه حتى لو رفعت الصين من قيمة عملتها مثلا فانه من الارجح ان تتحول الاستيرادات الامريكية من الصين الى الدول الاسيوية الاخرى التي تتنافس مع الصين ، وستبقى مشكلة الاقتصاد الامريكي دون تغيير .

فما السيناريو المتصور لمستقبل الاقتصاد الامريكي ؟ في دراسة مهمة صدرت مؤخرا في مجلة الشؤون الخارجية *foreign affairs* الامريكية حاولت فيها رسم الخطوط العامة لهذا المستقبل منطلقا من الواقع الحالي الذي وصفته ((بالادمان على الاقتراض)) الذي وصل الى مستويات خطيرة لابد من علاجه والا سوف تقوم الاسواق العالمية بهذه المهمة المؤلمة اذ النتيجة تدشين عصرا جديدا من النكسف والتراجع الامريكي . فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فمن المتوقع ان ترتفع الديون الفدرالية الى نسبة ١٠٠% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٥* . لقد شهدت ادارة بوش اكبر تآكل مالي في التاريخ الامريكي ، اذ ارتفع الاتفاق الحكومي العام بنسبة ٢٥٠% عن مدة التسعينات ، وتحول فائض الموازنة العامة من ١% من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٨ الى عجز بنسبة ٣.٢% عام ٢٠٠٨ ومع الازمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية التي انطلقت شرارتها عام ٢٠٠٨ قامت الولايات المتحدة بتنفيذ برنامجا طموحا للتحفيز الاقتصادي وانقاذ الشركات والمؤسسات الكبيرة المتعثرة ولكن كان هذا على حساب اتساع الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة . فالايرادات العامة انخفضت من ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي كمعدل خلال مدة التسعينات الى ١٥% عام ٢٠٠٩ ، في حين ارتفعت النفقات العامة الى نسبة ٢٥% للعام نفسه ليصاب عجز الموازنة العامة الى ١.٦% تريليون دولار أو ما يقارب ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي البالغ

*يعتقد الباحث ان هذه التقديرات متواضعة لأسباب تتعلق بطبيعة الركود الاقتصادي الذي يمر فيه الاقتصاد الامريكي والازمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية التي لم يظهر الاسوء من اثارها لحد الان ، مما ينعكس سلبا على افاق نموه مع تزايد عجز الموازنة العامة .

١٤ تريليون دولار . ومما يزيد الطين بلة ان هذا الاتجاه في تفاقم عجز الموازنة العامة ومن ثم الدين العام سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع كلفة الاقتراض من ١% الى ٤% من الناتج المحلي الاجمالي . ومع تغير هيكل الاقتراض والادخار في العالم من الدول الناشئة الى الدول المتقدمة بعدما كان العكس هو السائد طيلة العقود الماضية ، أصبحت الولايات المتحدة اكبر مقترض في العالم والصين اكبر مقترض لها . وعليه لو قررت الصين والدول الاخرى عدم الاستمرار في حيازة الدولارات لضعف الاقتصاد الامريكي فستدهور قيمة الدولار بشدة ، وسوف تمتنع هذه الدول عن شراء السندات الامريكية، مما ينبأ عن تدهور الاقتصاد الامريكي وافاق تطوره * . وهكذا فان الولايات المتحدة ستواجه خيارين احلاهما مر: فاما ان تطبق برنامجا تقشفيا صارما لمعالجة عجز موازنتها العامة وديونها المتراكمة حالها في هذا المجال حال اليونان واسبانيا وايرلندا في الوقت الحاضر لتسترجع جزءاً من عافيتها وقوة اقتصادها وبالتالي قوة دولارها، او تترك نفسها لقدرها المؤلم مع التداعيات المحلية والعالمية . وفي الحالتين سوف تغادر مكانتها الاقتصادية والسياسية في قيادة العالم ، او في احسن الظروف ستكون شريكا من ضمن مجموعة شركاء مؤثرين (١) .

سابعاً : اذا كان هذا هو مستقبل الاقتصاد الامريكي ، فما مستقبل الدولار في النظام النقدي الدولي الحالي ؟ الذي مازال يمثل ركيزته الاساسية رغم ضعفه وتدهوره مع ضعف وتدهور الاقتصاد الامريكي ، ورغم انه لم يعد يوفر احد اهم الشروط للنظام النقدي الناجح المتعلقة بصلاحيته ان يكون مخزناً او مقياساً ثابتاً او مستقراً للقيمة . لقد اهتزت بقوة مكانة الدولار في النظام النقدي الدولي عام ١٩٧١ بسبب فك ارتباطه بالذهب . وتساءلت كثير من الدول عن المبررات التي جعلها تتحمل خسائر كبيرة في احتياطياتها الدلارية نتيجة تقلبات أسعار صرفه ، مع تمتع الولايات المتحدة بامكانية طبع وتصدير عملتها على حساب هذه الدول لتمويل حروبها ورفاهها المصطنع وعجزها المزدوج المتنامي في موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها . انشأ صندوق النقد الدولي ما سمي ((حقوق السحب الخاصة)) كعملة احتياط دولية اضافية يمكن اعتمادها كبديل افضل عن الدولار كونها مرجحة بسلة من العملات ذات اوزان

* يؤكد سونك هونك بينك في كتابه (حرب العملات) الصادر في ٢٠٠٨ ان الولايات المتحدة تخطط في اطار تصديدها لمعجزة الاقتصاد الصيني باستخدام اسلوب تخفيض قيمة الدولار مع رفع أسعار الذهب والنفط . ويبدو ان اندلاع الازمة المالية والاقتصادية العالمية قلب هذه الخطة راساً على عقب لتدفع امريكا المغارم ولتجنبي الصين المغامم ولتعطيها مزيداً من الرجحان على الاقتصاد الامريكي . (يمكن الرجوع الى ملخص لكتاب حرب العملات المتاح في اكثر من موقع على الانترنت)

١- روجر التمان وريتشارد هاس ، امريكا وادمان الديون : في مجلة الاهرام الاقتصادي العدد ١٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ .

تعكس الأهمية النسبية لاقتصاداتها في التجارة الخارجية . كما تم تقديم مقترحات باعتماد الذهب كعملة احتياط او مرجعية في النظام النقدي الدولي . وتراجعت هذه المقترحات من الناحية العملية بعد استعادة الدولار جزء من مكانته بفعل الضغوط الأمريكية وتحقيق مكاسب تجارية تنافسية بسبب انخفاض قيمة الدولار ، ليعود التساؤل مجددا عن النظام النقدي الدولي وبقوة هذه المرة بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية واغراق العالم بالدولار وتآكل قيمته ، الامر الذي كبد الدول الاخرى خسائر جسيمة في احتياطياتها الدولارية . وكذلك لتعود مجددا المقترحات والتصورات عن اصلاح هذا النظام والتي يمكن تلخيصها كما يلي :

١- العودة الى نظام قاعدة الذهب باعتبار ان الذهب يتميز بثبات نسبي في قيمته و يحوز على ثقة المتعاملين والمدخرين .

٢- اعتماد عملة دولية مكونة من وحدات حقوق السحب الخاصة (مرجحة الان بنسبة ٤٤% دولار و ٤٤% يورو و ١١% جنيه استرليني و ١١% ين قابلة للمراجعة).

٣- تصور باعتماد ثلاث عملات رئيسة هي الدولار واليورو والين والليوان بعدها تمثل اهم ثلاث مناطق اقتصادية وهي الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ومنطقة المحيط الهادئ ، او بتعبير اخر تمثل عملة مثلى ثلاث مناطق .

وفي تقديرنا ان العالم سوف يغادر النظام النقدي الدولي الحالي الذي يركز على عملة احتياط واحدة . ورغم جاذبية المقترح الاول الخاص باعتماد الذهب كعملة ارتكاز واحتياط للنظام النقدي الدولي الا انه من الناحية العملية والموضوعية يبقى الذهب محدودا في عرضه لا يستجيب ديناميكية لمتطلبات السيولة الدولية للإيفاء باحتياجات نمو التبادل الاقتصادي الدولي . هذه الاستجابة التي تمثل احد شروط النظام النقدي الناجح ، فضلا عن قيمة اية عملة هي بالحقيقة تتمثل بقوة اقتصادها وحيويته وطاقته الانتاجية .

اما المقترح الثاني الخاص بوحدات السحب الخاصة فان صندوق النقد الدولي لم يكن فاعلا لا حاليا ولا في السابق في مراقبة ومنع ومعالجة الصعوبات والازمات الاقتصادية ، بل نجح في ان يكون منفذا لتوجهات الادارة الأمريكية وبالتالي فهو محدود الفاعلية في هذا المجال ونعتقد فيما يخص

التصور الثالث الثلاثي القطبية انه الاكثر حظا في التطبيق في الامد المتوسط . اما في الامد الطويل فهناك امكانية تصور تعرض اية عملة في هذه الثلاثية لضغوط او عوامل ضعف تشابه ما يتعرض له الدولار الامر الذي يكرر السيناريو الخاص به . وعليه فالاحتمال الاكثر رجحانا سينتبلور نظام نقدي دولي متعدد العملات بتعدد الشركاء التجاريين نلاحظ بواندره بين الصين واليابان وبين الصين وتركيا باعتماد عملاتهم في تسوية مبادلاتهم التجارية . بمعنى ان كل دولة سوف تعمل على تكوين احتياطياتها من العملات الاجنبية التي تتلاءم واحتياجاتها مع شركائها التجاريين وتغيرها مع تغير هؤلاء الشركاء . وهذا يعني ان النظام النقدي الدولي يتوقف ان يكون دوليا بل يتشظى الى مناطق نقدية متعددة تتعدد بتعدد المناطق الاقتصادية والتجارية ، المكونة من مجموعة دول متقاربة او متباعدة تتبادل فيما بينها ضمن المناطق الاقتصادية الواحدة او ما بين المناطق

ثامنا : واخيرا لا بد لنا من تناول اثار ما سمي بحرب العملات على الدول النامية ، التي سبق لاغلبها ان ربطت عملاتها بالدولار على اساس استقرار قيمته فضلاً عن أسعار صرفه تجاه العملات الاخرى . الا ان هذا الاساس انهار بفك ارتباط الدولار بالذهب عام ١٩٧١ وتدهور قيمته واسعار صرفه تبعاً لذلك كما اوضحنا سابقاً . وقد تكبدت الدول النامية خسائر فادحة نتيجة استمرارها في هذا النوع من الربط . ويمكن توضيح اهم هذه الخسائر كما يلي :

١- اجتياحها موجات تضخم غير مسبوقه مازالت مستمرة لاسباب لا تتعلق بادائها الاقتصادي بل لكون نسبة كبيرة من تجارتها مع الاتحاد الاوربي واليابان ودول اخرى ذات العملات التي ارتفعت أسعار صرفها مقابل الدولار وبالتالي ارتفاع كلف استيراداتها التي تتميز بعدم المرونة.

٢- تفاقم عجز موازينها التجارية في حالة ارتفاع أسعار صرف الدولار مما يؤثر سلباً على صادراتها لكونها تصبح اكثر كلفة وبالتالي اقل تنافسية . وفي حالة انخفاض سعر صرف الدولار وارتفاع قدرتها التنافسية فان صادراتها لاتستجيب للارتفاع بسبب عدم مرونتها والنتيجة انخفاض عوائد صادراتها .

٣- ان التدهور المستمر في سعر صرف الدولار ادى ويؤدي الى تآكل كبير في قيمة احتياطياتها الدولارية

٤- ان مطالبة الولايات المتحدة للصين والدول الاخرى في رفع أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار لتحقيق مصالحها الخاصة يكون ذلك على حساب مصالح الدول النامية على الرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة لان ذلك سيؤدي الى ارتفاع فاتورة استيراداتها المتأتية بنسبة كبيرة من هذه الدول وخاصة الصين . فالولايات المتحدة الامريكية كعادتها مستعدة في سبيل تحقيق مصالحها ان تسحق مصالح الدول الاخرى .

فعلى الدول النامية اذن ان تلتزم تحقيق مصالحها في اطار فك ارتباط عملاتها بالدولار الامريكي لترتبط بسلة من عملات اهم شركائها التجاريين ، لتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف مع تنويع احتياطياتها الاجنبية لتكون مكونة من ذات السلة فضلاً عن الذهب الذي تميز في الماضي ومازال باستقرار قيمته (وليس سعره الاسمي) .*

* لقد ميز الاقتصاديون التقليديون بين القيمة والسعر. فالقيمة تتحدد بمعيار موضوعي يتمثل (بالعمل المبذول في انتاجها)، وبينما السعر يتحدد بعوامل العرض والطلب التي تمثل معياراً غير موضوعياً. وقد عد كل من آدم سميث وماركس وغيرهم أن العمل هو اساس القيمة، كما عدوا الذهب مقياساً تقريبياً لها. اما النظرية الاقتصادية الراسمالية فهي تطابق بين الاثنين .

المراجع

١- روبرت موندل ، الخيارات النقدية الدولية ، مجلة كيتو ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ١٩٨٣ :

www.misbahalhurriyya.org/policies/show/262.html

٢- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ، دار المجلدلاوي ، عمان ٢٠٠٢ .

٣- سونك هونك بنك ، حرب العملات ، ملخص متاح على شبكة الانترنت .

المصادر

١- داني رودريك ، القيمة في تخفيض القيمة : www.project-syndicate.org

٢- روجر التمان وريتشارد هاس ، امريكا وادمان الديون : في مجلة الاهرام الاقتصادي العدد ١٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ .